مجلة أنساق للفنون والآداب والعلوم
الإنسانية
الإصدار السادس عشر
المجلد (٥) العدد (٣)
٢٠٢٤ (١٠-١)

الشواهد الشعرية في عقود الزبرجد في شرح الحديث الشريف على مسند الإمام أحمد للسيوطي (ت ٩١١)، دراسة تحليلية

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

د. عبد الحميد صلاح عيسى

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٩ اغسطس ٢٠٢٤م

الملخص

لَا يخفى على أحد ما للشاهد الشعري من حظ وافر في كتب اللغة والأدب والتفسير والحديث، والفقه، فقد عَوَّلَ عليه كثير من أرباب هذه الكتب في مواضع كثيرة، حيث أصلوا أصولا تبعتها فروع. وقد جاء بحثي هذا، فلا والله لا أقول سائرا على المنوال نفسه، فمالي ولهؤلاء! إنما محاولة متواضعة، رأيت أنها قد تَسُدُّ لَبَنَةً رُئِيَ أنها مفقودة. وقد تناولت فيه عشرة شواهد من الشواهد الشعرية في كتاب عقود الزبرجد في إعراب الحديث الشريف على مسند الإمام أحمد للسيوطي (ت٩١١)، اتبعت فيه المنهج الوصفي التحليلي، فبدأت بذكر الشاهد الشعري، وبعدها ذكرت الداعي الذي دعا السيوطي لإيراد هذا الشاهد في هذا الموضع خاصة، حيث ذكرت المسألة التي سيدور حولها اختلاف النحاة، ثم بدأت بتأصيل يسير للمسألة، في بعضه ذكرت قول ابن مالك في ألفيته، وفي بعضه الآخر لم أفعل، ثم ذكرت آراء النحاة حول المسألة؛ ذاكرا في ذلك كله ما اختلف فيه النحاة، حيث ذكرت الرأي وضده أو المعارض له، ثم ذكرت الرأي الراجح- إن وجد- وقد استقصيت آراء النحاة قديمهم وحديثهم حول كل مسألة ما استطعت إلى ذلك سبيلا، فلولا قوانين النشر وقواعده لخرج البحث في صفحات أضعاف تلك التي جاء فيها، لكنها ألزمت، فلا بأس.

و(في الهامش) حددت موضع الشاهد في عقود الزبرجد، حيث ذكرت الجزء والصفحة، ثم ذكرت بحر الشاهد، وذكرت شيئا من غريب اللغة التي في كل شاهد- إن وجدت-ثم بعدها ذكرت الشاهد في كل بيت، وذكرت الرأي الراجح إن كان به أكثر من رأي، وكذلك توجيه كل رأي.

الكلمات المفتاحية: الشواهد الشعرية، الحديث الشريف، الإمام أحمد، السيوطي.

ABSTRACT

It is well-known that poetic evidence holds a significant place in the books

However, I adhered to them nonetheless.

(In the footnotes), I specified the location of the evidence in "Aqood al-Zabarjad," mentioning the part and page number. I also identified the meter of the poem, provided explanations of rare linguistic terms found in each piece of evidence, and cited the prevailing opinion if there were multiple views, along with the rationale behind each opinion.

I hope this translation meets your needs. Let me know if there is anything else you would like to adjust or add!

Keywords: poetic evidence, Prophetic tradition, Emam Ahmed, Al-Suyuti.

*** المقدمة**

الشعر ميزان العرب وسجل مآثرها في أفراحها وأتراحها، تعددت ألوانه وفنونه وبحوره وأوزانه، بين غزل ومدح وهجاء ورثاء ... إلخ. وهو فن امتازت به الأمة العربية بسليقتها اللغوية دون غيرها من الأمم الأجنبية؛ فقد قيل: ليس لغير العرب شعر، وإن كانت لهم محاولات من هاهنا وهنالك، حسبها أصحابها فيما بينهم شعرا، ونراها نحن العرب لا تعدو كونها كفاء للنثر العربي، من أجل ذلك كله كان الشاهد الشعري ركنا رئيسا من أركان الاستشهاد عند المفسرين وشراح كتب الحديث الشريف والنحاة وأصحاب المعاجم على مسائل لغوية، وقد كان صاحب إعراب عقود الزبرجد من أولئك الذين اعتمدوا عليه .

*** مشكلة البحث**

تكمن المشكلة الرئيسة للبحث في كثرة المراجع (التفسير وشروح الحديث والمعاجم واللغة والصرف والنحو

of language, literature, interpretation, hadith, and jurisprudence. Many authors of these works have relied heavily on it in various instances, establishing principles that are followed by numerous branches. My research has taken a different approach, not following the same path as others, as I have no connection to them. Rather, it is a humble attempt that I believe fills a perceived gap.

In my study, I examined ten instances of poetic evidence found in the book "Aqood al-Zabarjad fi I'rab al-Hadith al-Sharif" by Al-Suyuti (d. 911 AH), employing a descriptive and analytical methodology. I began by mentioning the poetic evidence and then discussed the reason Al-Suyuti included this evidence in that particular context. I highlighted the grammatical issue that sparked the differences among grammarians.

Subsequently, I provided a brief foundation of the issue, occasionally referencing Ibn Malik's "Alfiyyah" and other times not. I then presented the grammarians' opinions on the issue, noting the differing viewpoints and their counterarguments. If there was a prevailing opinion, I mentioned it. I tried to cover both ancient and modern grammarians' perspectives on each issue as thoroughly as possible. If it weren't for publishing rules and guidelines, the research would have been much longer.

والدواوين الشعرية) التي ذكر فيها كل شاهد؛ فقد وجدت نفسي بين جبال من المصادر والمراجع، فكان علي أن أقرأ كل ما يخص الشاهد في كل مكان وناحية، وهذا لعمري أمر كلفني عناء ومشقة أخذا من جهدي ووقتي كثيرا. كذلك وجدت بعض الشواهد اكتفى بعض ممن رواها قائلا: بلانسبة، وهي في موضع آخر منسوبة لصاحب؛ فلزمني الأمر أن أبحث عن صاحب كل شاهد ما وسعني ذلك.

ما يميز الدراسة عن غيرها: –

١– كثرة المراجع والمصادر، وتنوعها بين قديم وحديث، ودقة التوثيق.

٢– محاولة تأصيل كل مسالة من مسائلها من مصادرها.

٣– تخريج الشواهد الشعرية من أكثر من مصدر، دون الاكتفاء على واحد فقط، ومحاولة البحث عن قائل كل شاهد ما استطاعت إلى ذلك سبيلا.

١– الشاهد الأول

(علَا زَيْدُنَا يوْمَ النقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ ... بِأَبيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَان)

للبيت روايات أخرى منها : –

(عَلا زيدنا يوم الحمى رأس زيدكم بأبيض مصقول الغرار يمان.)

(علا زيدنا يوم الوغى رأس زيدكم بأبيض من ماء الحديد.)

(علا زيدنا يوم الحمى رأس زيدكم ... بأبيض مشحوذ الغرار يماني.)

أورده السيوطيُّ في (عقود الزبرجد) ضِمنَ شواهدِه على مسألةِ إضافةِ العلمِ، وأنَّهُ إذا أُضيفَ أُزيلَتْ عنهُ علميتُه وتعريفُه، وَكُسِيَ تعريفًا جديدًا منَ الإضافةِ. فجَرَى تعريفُهُ مَجرى "أخيكَ وصاحبُكَ"، وليسَ بمنزلةِ "زيد" إذا أَرَدْتَ العلمَ) (. وَذُكِرَ أنَّ إضافتَهُ ودُخولَ "ال" عليهِ جَاءَتَا لَمَّا أُوِّلَ بواحدٍ منْ أسماءِ أُمَّتِه، كقولهم: مُضرُ الحمراءِ، وربيعةُ الفرسِ) (. وذكر النحوُ الوافي أن العلم لا يُضافُ ولا يُعرَّفُ بأل، لعدم حاجته لشيء منهما. وأن الإضافة لا تفيده شيئا من التعريف أو التخصيص والإيضاح؛ لأنه معرفة بنفسه، فليس في حاجة جديدة. ثم ذكر بعد قوله هذا أن الإضافة قد تكون لتقليل الاشتراك وزيادة التعيين والتحديد والإيضاح، وإزالة الاشتراك اللفظي الناشئ من إطلاق العلم على أفراد كثيرة) (. ويرى صاحبُ شرح التسهيلِ، أنَّ العلمَ المضافَ لم تزَلْ عنهُ علميتُهُ بعدَ إضافتِه، لكنَّهُ ازدادَ وُضُوحًا بها، أي: بالإضافةِ كما يزدادُ وضوحًا بالصفةِ من غيرِ حاجةٍ إلى انتزاعِ العلميةِ) (. وهذا القول قريب مما ذكره شارح الكافية، حيث ذكر أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه فيجتمع فيه تعريفان) (. وقريب منه ما ذكره صاحب معاني النحو أيضا؛ حيث ذكر أن في الإضافة معنى لا يؤديه الإفراد، هو تخصيص المضاف بأمر من الأمور، لا يشاركه فيه غيره، ودليل قوله أن هناك فرقا بين: مضر ومضر

الحمراء) (. أَمَّا صاحبُ ارتشافِ الضربِ فَيرى أنَّ الإضافةَ للشركةِ، كمَا أنَّ "ال" قد تضافُ للشركةِ أيضًا) (. وقيل: التقدير: زيدٌ صاحبُنا، ورأسَ زيدٍ صاحبِكُمْ، ثم حُذِفت الصفة وأقيم الضمير مقامها.)

٢– الشاهد الثاني

(أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ وَلَا أُمَيَّةَ فِي الْبِلَادِ)

من شواهد السيوطي التي أوردها على مسألة عمل "لا" النافية للجنس في المعرفة، ومثل هذه الشواهد تؤول بمحذوف مضاف إلى المعرفة) (. وهو دليل أيضا على إزالة العلمية عن بعض الأعلام، ثم تعريفها بالألف واللام، نحو قولهم: أما البصرة فلا بصرة لك، وأما خراسان لك، وكذلك منه إزالة تعريف الأعلام المثناة والمجموعة، نحو: الجعفران والقمران) (. ومن باب تأويل العلم بنكرة عند آخرين، وعندها تركب لا مع اسمها النكرة المفرد، ثم تقدر "مثل" قبل العلم أو "لا واحد من مسميات هذا الاسم"، وقد أوضح الشارح فساد كلا التقديرين) (. وقيل يقدر

العلم قائما مقام وصف اشتهر به فيقدر في: لا أبا حسن لها، لا فيصل لها. وفي: لا أمية، لا كريم في البلاد) (. وفي هذا الحكم وجهان: أحدهما: أنّه جعله من جماعة كلّ واحد منهم" أبو حسن" و" هيثم"، فنكّر. والآخر: على حذف المضاف، تقديره: لا مثل أبي حسن، ولا مثل أميّة ولا مثل هيثم) (. وأمّا قوله: "لا بَصْرَةَ لكم"، فالمراد: لا مثلَ بصرةَ لكم، والبصرةُ هنا أحدُ العِراقَيْن. وقولهم: "قَضيّةٌ ولا أبا حسنٍ لها"، المراد عليٌّ بن أبي طالبٍ، رِضوانُ الله عليه، أي: مثلَ أبي الحسن.)

٣- الشاهد الثالث

(لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ ... وَلَا فَتًى مِثْلُ ابْنِ خَيْبَرَي)

واعلم أن المعارف لا تجرى مجرى النكرة في هذا الباب، لأن "لا" لا تعمل في معرفة أبدا) (. وقد يقعُ اسمُها معرفةً مُؤَوّلةً بنكرةٍ يرادُ بها الجنسُ، كأن يكونَ الاسمُ عَلَما مُشتهرا بصفةٍ، كحاتمٍ المشتهر بالجود، وعنترة المشتهر بالشجاعة، وسَحبانَ المشتهرِ بالفصاحة ونحوهم، فيُجعلُ العلمُ اسم جنسٍ لكل من اتصف بالمعنى الذي اشتهر به ذلك العلم، كما قالوا لكل فرعونٍ موسىً، بتنوينِ العلَمين، مرادا بهما الجنسُ، أي: لكل جبارٍ قهار. وذلك نحو: لا حاتم اليوم، ولا عنترة، ولا سحَبان. والتأويلُ "لا جَوادَ كحاتم، ولا شجاعَ كعنترةَ، ولا فصيحَ كسَحبانَ.) ("

٤- الشاهد الرابع

(وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا ... إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا)

يقول ابن مالك: -

وألزموا اخلولق "أن" مثل حرى ... وبعد أوشك انتفا "أن" نزرا"

الغالب في خبر "عسى" و"أوشك" الاقتران بأن) (، نحو: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يرْحَمَكُمْ﴾ .)

وقد يقال: أوشك زيد يفعل. والوجه: أوشك زيد أن يفعل) (. فالكثير اقتران خبرها بأن ويقل حذفها منه) (، والأصل فيه أن يكونَ جملةً فِعْلِيةً مُشْتَملةً على مُضَارِعٍ يغْلِبُ فيه الاقتران بـــ "أَنْ" وفاعله ضمير يَعود على الاسْمِ.)

٥- الشاهد الخامس

(نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابُ الْجَمَلِ)

المخصوص اسم دال على مفهوم الضمير، مُعَرَّفٌ بالألف واللام، نحو: نحن العربَ أقرى الناس للضيف، أو بالإضافة. قال سيبويه: وأكثر الأسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان، ومعشر مضافة، وأهل البيت، وآل فلان. ولا يكون اسم إشارة، وقد يكون علما، نحو قول رؤبة: بنا تميما يكشف الضباب) (. واعلم أن الأكثر في المختص أن يلي ضمير المتكلم، كما رأيت. وقد يلي ضمير الخطاب، نحو: بك- الله- أرجو نجاح القصد. وسبحانك- الله- العظيم. ولا يكون بعد ضمير غيبة) (. وفي الشاهد: نصب "بني" على فعل مضمر للاختصاص، أراد: نحن أصحابَ الجمل، ثم أبان من يختص بهذا، فقال: أعني بني ضبة. وقيل: قوله: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾) (بعد قوله: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ إنما هو على هذا. وأما الذم فقوله تعالى: ﴿مَلْعُونِينَ أَينَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تقْتِيلًا﴾ا) (، وقد يلي المخاطب اختصاص، نحو: بك- الله- لنا الخلاص. وقد يرد على صورة النداء كقولهم: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة (.)

٦- الشاهد السادس

(أَنْ تَقْرَآنِ عَلَيَّ أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا ... مِنِّي السَّلَامُ وَأَنْ لَا تُخْبِرَا أَحَدًا)

يقول ابن مالك: -

وبعضُهم أهملَ أَنْ حَمْلا علَى ... ما أخْتِها حيث استحقَّتْ عَمَلا

أورده السيوطي شاهدا على "أن" المهملة التي لا عمل لها؛ فبعض العرب قد أهمل "أَنْ" الناصبة قليلا حيث استحقت العمل، وذلك إذا لم يتقدمها علم أو ظن، وهو

إهمال مقيس عليه) (وقيل: الإهمال لغة قبيلة طيء) (. وزعم الكوفيون أنَّ "أنَّ" الثقيلة قَدْ تُخَفَّف ويرْفع مَا بعْدَهَا، وَتثبتُ النُّونُ في موضعِ النصبِ) (، كقراءة بعضهم: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾) (. وقراءة الرفع في قوله :

﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتنَةٌ﴾) (وقيل: وبقاؤُها (يقصد نون الرفع) مع الجازمِ أو الناصبِ لغاتٌ قليلةٌ مسموعةٌ) (. والصواب قول البصريين، إنها "أَنْ" الناصبة أهملت حملًا على ما أختها المصدرية) (، وكونها مخففة من الثقيلة مردود لوجهين:)

١- أحدهما: أنه لم يفْصَل بينها وبين الجملة الفعلية بعدها.

٢- والثاني: أَنَّ ما قبلها ليس بفعلِ علمٍ ويقينٍ .

والحق أنه لا داعي لكل ذلك، فهذه لغة الشعر، ويؤيد ذلك الشطر الثاني من البيت، إذ استخدمت فيه "أن" ناصبة للمضارع، وهذا يناقض إهمالها، إذ لا يعقل أن يستخدم الشاعر لغات متعددة لحرف واحد وفي بيت شعري واحد)

٧- الشاهد السابع

(امْتَلأَ الحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي ... سَلَّا رُوَيْدًا قد مَلأْتَ بَطْنِي)

إذا أضاف المتكلم (قد وقط) إلى نفسه زاد نونا (نون العماد)) (، فيقول " قطني درهمان " و" قدني درهمان " وإنما زاد النون ليسلم سكون البناء في الاسم؛ لأنه على حرف لا يدخله الكسر بحال كما قالوا منّي وعنّي) (، وتروى قط بسكون الطاء، وكسرها، مع ياء ودونها، فيقال، قطْني قطِني وقطٍ قطٍ) (. وقد جمع بين حذف النون وإثباتها) (في قوله: قدني من نصر الخبيبين قدي) (، ويختار إثباتها في: من وعن وقد وقط، لحفظ سكونها، نحو: مني وعني وقدني وقطني) (. وليست هذه لغة خاصة بالشعر فقط؛ فقد استشهد ابن مالك على ذلك بما روى في الحديث من قوله: قط قط بعزتك وكرمك) (. وتأتي قد وقط بمعنى حسب، وهو مذهب الخليل وسيبويه، وذهب الكوفيون إلى أن من جعلهما بمعنى حسب قال: قدي وقطي بغير نون كما تقول: حسبي. ومن جعلهما اسم فعل بمعنى اكتفى قال: قدني وقطني بالنون كغيرهما من أسماء الأفعال .)

٨- الشاهد الثامن

(عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَئِيمٌ ... كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ)

يقول ابن مالك في الألفية: -

و"ما" في الاستفهام إن جرت حذف ... ألفها وأولها الها إن تقف

(وليس حتما في سوى ما انخفضا ... باسم كقولك "اقتضاء م اقتضى)

الحذف قسمان مقيس وشاذ فالمقيس حذف ألف ما الاستفهامية المجرورة نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾) (وقيل: إن ذلك لغة لبعض العرب، وخرج بالاستفهامية الموصولة والشرطية فلا يحذف ألفها وإن دخل عليها الجار، ووجه الحذف من الاستفهامية التخفيف، وخص بها؛ لأنها مستبدة بنفسها، والألف طرف فيها، وهي كالكلمة الواحدة مع عاملها (حرف الجر)، بخلاف الشرطية فهي متعلقة بما بعدها وبخلاف الموصولة لافتقارها إلى الصلة، وبخلاف الخبرية فإن ألفها يقع وسطا للزومها الجملة صلة لها وهي كالجزء منها فلم يسغ حذفها) (. وقد ثبتت (الألف) في الشعر ضرورة شعرية لا يقاس عليها كالشاهد) (. قال السيوطيّ نقلًا عن ابن مالك: وفي عدول حسان عن "علام قام يشتمني" مع إمكانها دليل على أنه مختار لا مضطر) (. وقيل المسبوقة بحرف الجر مسلم به، أما المجرور بالاسم فقد ذكر الشاطبي أن حذف الألف ليس بلازم، بل جائز، نص عليه سيبويه، لكن الأجود الحذف) (وهي لغة (يقصد إثبات الألف) قليلة نثرا وشعرا .)

وبها قرأ عكرمة وعيسى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾) (، وقد ذُكِرَتْ شروطٌ أخرى للحذف، فقيل فيه أربعة أوجه، منها: ليعرف الاستفهام من الخبر، فيفرق بين الخبر

والاستخبار) (، وقد تحمل الخبرية على الاستفهامية في الحذف في قولهم: اصنع بم شئت، وهذا لمجرد الشبه اللفظي) (، بشرط ألا تركب (الاستفهامية) مع ذا، فإن ركبت معه لم تحذف الألف نحو: "على ماذا تلومونني.)

٩- الشاهد التاسع

إِنَّ قَوْمًا منهُمْ عُمَيْرٌ وَأَشْبَا ... هُ عُمَيرٍ وَمِنهُمُ السَّفَّاحُ
(لَجَدِيرُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَا ... لَ أَخُو النَّجْدَةِ: السِّلَاحُ السِّلَاحُ)

يقول ابن مالك: –

"إِيَّاكَ وَالشَّرَّ!" وَنَحْوَهُ نَصَبْ ... مُحَذِّرٌ بِمَا اسْتَتَارُهُ وَجَبْ
وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِـــ "إِيَّا" انْسُبْ، وَمَا ... سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا
إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوِ التَّكْرَارِ ... كَ "الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي"!

أورد السيوطي البيتين) (شاهدا على جواز مجيء المُغْرَى به مرفوعا مع التكرار. قال الفراء: وجميع الأسماء من المصادر وغيرها، نحو (الصلاة الصلاة) إذا نويت الأمر نصبت باعتبارها مفعولا به لعامل مناسب للسياق، محذوف مع مرفوعه وجوبا، بشرط أن يكون مكررا، أو معطوفا عليه مثيله، فإن لم يكن كذلك جاز الرفع مع النصب، وإذا ظهر العامل وَضُبِطَ بغير النصب لم يكن الأسلوب إغراء) (. غير أن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير فتُحَذِّرُ وتُغْرِي بالرفع كما في النصب) (. وقد يستعمل الفعل الماضي في الإغراء، كقولهم: كذب عليكم الحج، أي: اقصدوه والزموه) (. ولا يكن المغري به إلا ظاهرا فلا يجوز أن يكون ضميرا وقد يرفع المكرر.) (

١٠- الشاهد العاشر

(يا أَقْرَعُ بن حَابسٍ يا أَقْرَعُ ... إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخوكَ تُصْرَعُ)

يقول ابن مالك : –

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيَنِ: شَرْطٌ قُدِّمَا ... يتلُو الْجَزَاءُ وَجَوَاباً وُسِمَا
وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ ... تلْفِيهِمَا، أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ
وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ ... وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

أورده السيوطي شاهدا على رفع جواب الشرط على تقدير الفاء، أو التقديم والتأخير) (. الأصل أنه إذا كان الفعل الأول مضارعا مجزوما لم يجز رفع الثاني، وما وُجِدَ منه مرفوعا فهو ضعيف) (، وقد وُجِّهَ توْجِيهَاتٍ عدة، منها: أَنّه ضرورة في الشعر) (، أو على التقديم والتأخير، قال الكوفيون الأصل في الجزاء أن يكون مقدما على "إنْ" كقولك: "أضربُ إنْ تضربْ" وكان ينبغي أن يكون مرفوعا، إلا أنه لما أُخِّرَ انجزم بالجوار على ما بينا، وإن كان من حقه أن يكون مرفوعا) (. وقد أجاز ذلك سيبويه في الشعر قال أبو علي: قوله: (يُصْرَعُ) ليس بجواب للشّرط، لو كان جوابًا له لكان مُنْجزمًا، وإنّما النّية فيه التّقديمُ، كأنّه قال: إنّك تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعْ، فاجتزأ بقوله: يُصْرَعُ المرفوع عن أن يذكر (يُصْرَعْ) مجزومًا) (، أو على إرادة الفاء) (. وقيل يجوز في المضارع الواقع جوابا للشرط الماضي الرفع، سواء كان ماضي اللفظ أو ماضي المعنى لاقترانه بـــ"لم" نحو: "إنْ لَمْ يقمْ أقومُ" أما رفعه إذا كان الشرط مضارعا (غير ماضي المعنى) فضعيف) (. ثم ذكر أنه يمتنع أن يقال في النثر: إنْ تقُمْ أقومُ، فإنه خاص بالضرورة) (؛ لأن ذلك خاص بالشعر، والصواب أنها ضمة إتباع وهو مجزوم.)

قال سيبويه: إن حروف الجزاء إذا لم تجزم جاز أن يتقدمها أخبارها نحو: أنت ظالم إن فعلت، ثم أجرى حروف الجزاء كلها مجرى واحدا) (. وأما ما لا يجوز إلا في الشعر فهو إن تأتني آتيك وأنت ظالم إن تأتني لأنها قد جزمت.)

*** الخاتمة ونتائج الدراسة**

قد أسفر البحث عن نتائج، منها: –

١- تنوعت البحور الشعرية التي نُظِمَتْ عليها الأبياتُ الشواهدُ، لكنَّ نصيبَ الأسد كان لبحر الرجز؛ فجاءت أربعة شواهد عليه، ثلاثة من الكامل، وواحد من مشطوره،

تلاه بحر الوافر والطويل، فلكل منهما بيتان، ثم البسيط والخفيف، ولكل منهما بيت واحد.

٢- بعض الشواهد نسبت إلى أصحابها، وبعضها بلا نسبة، وبعضها اختلف في نسبته.

٣- كل الشواهد جاءت على مسائل نحوية، ولم يكن للمسائل الصرفية حظ منها.

٤- ذكرت كل الشواهد في كتب النحو والصرف واللغة والمعاجم قديمها وحديثها تقريبا، كذلك في كتب التفسر، وكان أشهرها تفسير الدر المصون. مما يدل على أنها شواهد ذائعة ومشهورة.

٥- بعض الشواهد جاءت في أماكن أخرى شواهد على مسائل ليست نحوية ولا صرفية.

*** المراجع**

الأبّذي، شهاب الدين الأندلسي (ت ٨٦٠هـ)، الحدود في علم النحو، المحقق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العدد ١١٢ - السنة ٣٣ - ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

الأصفهاني أبو على أحمد المرزوقي (ت ٤٢١هـ)، الأزمنة والأمكنة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧.

الأنباري، أبو البركات (٥١٣ - ٥٧٧ هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

الأنباري، أبو البركات (ت ٥٧٧هـ)، أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م

أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع - مصر/ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ)، إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، وثقه وعلق عليه: وحيد عبد السّلام بالى، محمّد زكي، دار ابن رجب، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

أبو جعفر، ابن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣١٠هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار التربية والتراث - مكة المكرمة.

أبو حيان، الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

أبو حيان، الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، المحقق: د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى، (١٤١٨ - ١٤٤٥ هـ.(

أبو زكريا، التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، شرح ديوان الحماسة، دار القلم — بيروت.

أبو زكريا، الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، معاني القرآن، المحقق: أحمد يوسف النجاتي - محمد علي النجار (ت ١٣٨٥ هـ)- عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة— مصر، الطبعة الأولى

أبو زيد عبد الرحمن، المكودي (ت ٨٠٧ هـ)، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت — لبنان ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥

أبو سعيد، ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي

أبو عبد الله، ابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢ هـ)، الخلاصة في النحو، ألفية ابن مالك، المحقق: د عبد المحسن بن محمد القاسم، الطبعة الرابعة، ١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م

أبو عبد الله، ابن مالك الأندلسي، (ت ٦٧٢هـ)، شواهد التوضيح وَالتصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، المحقق: الدكتور طه محسن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ

أبو عبد الله، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية — القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م

أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت ق ٦هـ)، إيضاح شواهد الإيضاح، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت — لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م

أبو علي، الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، التعليقة على كتاب سيبويه، المحقق: د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

أبو عمرو، ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار — الأردن عام النشر: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

أبو الفتح، عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، المحقق: محمد عبد القادر، دار الكتب العلمية — بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م

أبو الفداء، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت ٧٣٢ هـ)، الكناش في فني النحو والصرف، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان

أبو محمد بدر الدين المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م

أبو محمد الحريري البصري (ت ٥١٦هـ)، درة الغواص في أوهام الخواص، المحقق: عرفات مطرجين، مؤسسة الكتب الثقافية — بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨/١٩٩٨هـ

أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، فقه اللغة وسر العربية، المحقق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

أبو إسحاق الحُصري القيرواني، إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري (ت ٤٥٣هـ)، زهر الآداب وثمر الألباب، دار الجيل، بيروت

ابن الأثير، أبو السعادات الشيباني (ت ٦٠٦ هـ)، البديع في علم العربية، تحقيق: د. فتحي أحمد، جامعة أم

القرى، مكة المكرمة – السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ

ابن السراج، أبو بكر النحوي (ت ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الرسالة، لبنان.

ابن الصائغ، أبو عبد الله، شمس الدين (ت ٧٢٠ه)، اللمحة في شرح الملحة، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

ابن دريد الأزدي، أبو بكر (ت ٣٢١هـ)، جمهرة اللغة، المحقق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م

ابن يعيش وابن الصانع، موفق الدين الأسدي الموصلي (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، جمال الدين، (ت ٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.

أحمد بن أبي بكر، ابن الأحنف اليمني (ت ٧١٧ هـ)، البستان في إعراب مشكلات القرآن – من الأنبياء إلى آخره، دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد محمد عبد الرحمن الجندي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٣٩ هـ-٢٠١٨ م

أحمد بن أبي بكر، ابن الأحنف (ت ٧١٧ هـ)، البستان في إعراب مشكلات القرآن- من الأنبياء إلى آخره، دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد محمد عبد الرحمن الجندي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى١٤٣٩ هـ- ٢٠١٨ م

أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر

أحمد بن محمد الحملاوي (ت ١٣٥١هـ)، شذا العرف في فن الصرف، المحقق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض

أحمد بن عبد الوهاب، النويري (ت ٧٣٣هـ)، نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ

الجرجاني، عبد القاهر (ت ٤٧١ هـ)، دلائل الإعجاز، المحقق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٢م

الخالديان أبو بكر محمد بن هاشم الخالدي، (ت نحو ٣٨٠هـ)، وأبو عثمان سعيد بن هاشم الخالدي (ت ٣٧١هـ)، الأشباه والنظائر. تحقيق: د محمد علي دقة، الجمهورية العربية السورية .١٩٩٥

السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين (ت ٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق

الشاطبي، أبو إسحق (ت٧٩٠ هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، المحقق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار

الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م

الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم (ت ١٣٦٤هـ)، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

المبرد، أبو العباس (ت ٢٨٥ هـ)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

المبرد، أبو العباس (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. عالم الكتب- بيروت

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر

ابن ماجه، أبو عبد الله محمد (ت ٢٧٣ هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي

إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري، أبو إسحاق الحُصري القيرواني (ت ٤٥٣هـ)، زهر الآداب وثمر الألباب، دار الجيل، بيروت

ابن الوردي، زين الدين أبو حفص (٦٩١ - ٧٤٩ هـ)، «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة»، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي، مكتبة الرشد، الرياض- السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، جمال الدين، (ت ٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.